الفساد الإداري، وعلاقته بالغش خلال سنيّ الدراسة: منظور ميداني

أ.د عاصم الأعرجي
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة اليرموك
إربد – الأردن

أ. عامر الأعرجي
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة اليرموك
إربد – الأردن

الفساد الإداري، وعلاقته بالغش خلال سنىّ الدراسة: منظور ميداني

أ.د عاصم الأعرجي
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة اليرموك
إربد – الأردن

أ. عامر الأعرجي
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة اليرموك
إربد – الأردن

ملخص البحث

يهدف البحث الحالي إلى التحري عن العلاقات بين الفساد الإداري، وممارسات الغش في المرحلة الجامعية، وعن منهج جامعي تربوي وقائي إزاء الفساد الإداري، بغية استبعاد احتمالات حدوث آثاره السلبية، من خلال الإجابة عن الأسئلة الثلاثة الآتية :

السؤال الأول: هل هناك علاقة بين ما يعتاده الطالب خلال مرحلته العمرية الجامعية (١٨–٢٥ سنة) من سلوكيات (+/–) وما سيلتزم به من سلوكيات في حياته العامة بعد مرحلة الجامعة ؟

السؤال الثاني: هل هناك تشابه في المنطق والآلية الفكرية بين الأسباب التي تدفع إلى سلوكيات الغش من قبل الطالب أثناءمدّة دراسته الجامعية (١٨–٢٥ سنة) من جهة والأسباب التي تدفعه إلى سلوكيات الفساد الإداري في حياته العملية بعد المرحلة الجامعية؟

السؤال الثالث: هل تقليص مساحة اعتياد سلوكيات الغش لدى الطالب أثناء مدّة دراسته الجامعية، لا يؤدي إلى تقليص مساحة ممارسته لسلوكيات الفساد الإداري فيما بعد دراسته الجامعية، وخلال مجريات حياته العملية ؟

اعتمد الباحثان منهجاً ميدانياً، ومكتبياً، وأسلوبي العينة العشوائية، وعينة (كرة الثلج) في جمع المعلومات في وسط جامعي عربي، كما استخدما عدداً من الوسائل الإحصائية في التحليل الوصفي، والكمي، منها: تحليل المضمون، والأوساط الحسابية الموزونة، وكذلك النسب المئوية.

أظهرت نتائج البحث إمكانية بلورة توصيات وقائية تربوية تطبق في المحيط الجامعي، من شأنها تقليص احتمالات ممارسات الفساد الإداري في القطاعين الإداريين الحكومي، والخاص في المجتمع.

تاريخ تسلم البحث : ٢٠٠٢/٩/٩م
تاريخ قبوله للنشر: ٢٠٠٣/٢/١٠م

Administrative Corruption and its Linkages with Cheating Through Academic Life: Field Research

Prof. Asim Alaraji
Faulty of Economics and Administrative Sciences
Yarmouk University

Amer Alaraji
Faulty of Economics and Administrative Sciences
Yarmouk University

Abstract

The goal of the present study is to look for immunitive academic educational approach to cope with corruption through answering the following three questions:

First: Are there significant relationships between what behavioral patterns (+/-) university student (18-25 years old) used to on one hand and what behavioral patterns he will follow after graduation ?

Second: Are there similarities what so ever between the logic and mental mechanism of reasons behind, cheating in exams by university students (18-25 years old) on one hand, and committing corrupted acts by individuals over 25 years old ?

Third: Does narrowing down cheating behavior during student academic university life lead to narrowing down corrupted acts of individuals after the age of 25 years ?

The researchers adopted field approach, random and snow ball sampling for collecting data from some Arab academic sights. Content analysis besides some relevant statistical techniques are used too in the analysis.

Findings of the analysis have made possible the development of some credible immunitive academic educational recommendations for narrowing down future expected corrupted acts in the society.

الفساد الإداري، وعلاقته بالغش خلال سنىّ الدراسة: منظور ميداني

أ.د عاصم الأعرجي
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة اليرموك
إربد – الأردن

أ. عامر الأعرجي
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة اليرموك
إربد – الأردن

المقـــدمة

مما لا شك فيه أن السلوكيات المنحرفة، كممارسات الفساد الإداري في بعض الدوائر الرسمية، وغير الرسمية، وممارسات الغش من قبل بعض الأفراد في المراحل الدراسية الجامعية في مختلف المجتمعات، تثير اهتمام الباحثين، كما تثير اهتمام المسئولين، على الرغم من كونها ثانوية في الكثير من الحالات. ومن هنا جاء موضوع البحث الحالي للتحري عن إمكانات وسلوكيات الغش في المراحل الدراسية الجامعية، وسلوكيات الفساد الإداري، فيما بعد المرحلة الدراسية الجامعية، والتحري عن مدى الحاجة لمنظور ومنهج تربوي إزاء تلك السلوكيات المنحرفة.

فالنسبة للفساد الإداري.. يلاحظ المرء تعددية كبيرة في تعاريف "الفساد الإداري"، كما هو الأمر بالنسبة للمصطلحات، والمسميات الإدارية الأخرى عادةً، ربما بسبب تعددية المنطلقات الفكرية التي تناولت الموضوع، أو بسبب كون الموضوع بذاته ذا تشعبات وجوانب وأسباب متعددة ... وفي كل الأحوال تدل تعددية تعاريف "الفساد الإداري" على اتساع نطاق الاهتمام به؛ رغبة في معالجة آثاره السلبية، أو تجنب وقوعه ابتداءً.

وسيتناول البحث الحالي بعض تعاريف الفساد الإداري على النحو التالي:

أوضح كل من كادن وكادن (Caiden & Caiden, 1977) أن الفساد الإداري يتجسم في الانحراف عن قواعد العمل الملتزمة في جهاز إداري.

وأشار كادن (Caiden, 1979) فيما بعد إلى أن الفساد الإداري يتجسم في فقدان السلطة القيمية، وبالتالي أضعاف فاعلية أنشطة الأجهزة الإدارية.

أما دوبل (Dobel, 1978) فقد أشار إلى أن الفساد الإداري يتجسد في القصور القيمي عند الأفراد، بحيث يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات المجردة التي تخدم المصلحة العامة.

وأما ورنر (Werner, 1983) فقد صنّف الفساد الإداري انطلاقاً من الرأي العام السائد بصدده إلى ثلاث أنواع: الأبيض، والأسود، والرمادي. فاتفاق الجمهور، والعاملين في الجهاز الإداري على إدانة ممارسات فساد إداري معينة، يضع هذه الممارسات في خانة الفساد الأسود، في حين أن استحسان تلك الممارسات من قبل تلك الجهات نفسها، يضعها في خانة الفساد الأبيض، وغياب الاتفاق بصدد تلك الممارسات يعني أنها فساد رمادي.

وكذلك أشار ورنر (Werner, 1983) إلى إمكانية ظهور الفساد الإداري بإطار نظمي يتميز بقواعد سلوكية، وثقافة نظمية، ودرجة من الديمومة والاستمرارية .. وقد يأخذ صيغة فردية.

وأما ورلن (Werlin, 1994) فقد عرّف الفساد الإداري بأنه حالة تُعطى فيها الأفضلية للولاء للمصالح الخاصة، في مقابلة الولاء للمصالح العامة، حيث يمكن تبني هذا التعريف لأغراض البحث الحالي؛ لدقته ووضوحه.

ومن ناحية أخرى أشار هيدنهيمر (Heidenheimer, 1989) إلى ثلاث تعاريف رئيسة للفساد الإداري. هي، أولاً: الفساد الإداري: هو الاستخدام غير المشروع للمركز الوظيفي الحكومي؛ ترويجاً لمصالح خاصة. وثانياً: الفساد الإداري: هو تبادل معطيات مادية، أو غير مادية؛ لقاء تأثيرات غير مبررة على قرارات الإدارة الحكومية. وثالثاً: الفساد الإداري: هو التعارض مع مصالح عامة، أو مع قواعد سلوكية عامة؛ ترويجاً لمنافع خاصة.

وقسم ورلن (Werlin, 2000) فيما بعد الفساد الإداري إلى: الفساد الأولي حيث يظهر في حالة الإسراف في ترويج المصالح الخاصة بصيغة مدان قانوناً، ومن قبل الرأي العام. والفساد الثانوي: هو أيضاً ترويج لمصالح خاصة يتم في حالات ضعف، أو غياب الرقابة الحكومية، وبالتالي غياب، أو ضعف احتمالات الإدانة والعقوبة.

ومن ناحية أخرى أشار منساه (Mensah, 2000) إلى أن هناك نوعين من الفساد الإداري، الفساد الرسمي، والذي يتجسد في استثمار ثغرات ونواحي الغموض في القوانين، والقواعد، والتعليمات الرسمية، والخروج بتفسيرات؛ ترويجاً لمصالح خاصة.

والفساد العام، الذي يتجاوز حدود الفساد الرسمي، ويمثل مرحلة استشراء لممارسات الفساد في الجهاز الإداري، تتبع مرحلة الفساد الرسمي إذا لم تتم معالجته بصورة فعالة.

وأما فيتال (Vittal, 2001) فقد أكد أن الفساد الإداري هو الاستخدام غير المشروع للمركز الحكومي الوظيفي؛ ترويجاً لمصالح خاصة، حيث. يمكن تبني هذا التعريف لأغراض البحث الحالي؛ لدقته ووضوحه.

الدراسات السابقة:

أ- الدراسات العربية:

دراسة الشريف (١٩٩٥) دراسة عن دور المجتمع في مكافحة الفساد، والتي قدمها خلال ندوة مكافحة الفساد التي نظمتها وزارة التنمية الإدارية في عمان/الأردن، أشار فيها إلى أن:

ثقافة المجتمع هي التي تحدد للفرد قواعد سلوكه، وتبين له حدود الحلال، والحرام، والمعروف، والمنكر. " وعلى الرغم من أن ثقافتنا العربية الإسلامية قد لحق بها بعض الوهن والتلوث، بحكم وقوعها (شأن مثيلاتها في دول العالم الثالث) تحت هيمنة القيم المنبثقة عن حضارة عالمية طاغية، فإنها تظل السند الأكبر لنا، بما انطوت عليه من قيم رفيعة، ومُثل عليا في التصدي لظاهرة الفساد. لذلك فإن إحياء هذه القيم هي السلاح الأمضى لمقاومة الفساد، ونقطة انطلاق المجتمع في التصدي له. وفي سبيل تفعيل دور القيم الاجتماعية في التعامل مع الفساد الإداري، وقائيا، وعلاجياً. اقترح " إنشاء هيئة دائمة، أو مجلس أعلى للتربية والتوجيه الاجتماعي، تكون مهمته وضع برامج توعية بخطر الفساد، وبيان آثاره الضارة على المجتمع، وتحديد الأدوار المنوطة بكل مؤسسة في مجال مكافحته، والتنسيق بين هذه المؤسسات لكي يتحقق التكامل بين جهودها، وصولاً للغاية المتوخاة".

هذا وفي الندوة نفسها المشار إليها في أعلاه قدم خير (١٩٩٥) دراسة عن دور الإعلام في مكافحة الفساد، حيث أكدت الدراسة أن فاعلية دور الإعلام في مكافحة الفساد تتطلب توافر شرطان:

١ – الشرط الأول: هو توافر مناخ الحرية الذي يتيح للعاملين فيها، ممارسة مسئولياتهم في إطار القانون دون خوف، أو وجل.

٢ – والثاني: هو الكفاية المهنية المستندة إلى العلم والخبرة، والقائمة على الفهم الواعي الدقيق للمسئولية والموضوعية ..."

وأشار الباحث أيضاً إلى أن هناك عدداً من الوسائل التي يستخدمها الإعلام الأردني في مكافحة الفساد على النحو التالي:

"– الوسيلة الأولى: هي ما اصطلح العاملون في الإعلام على تسميته "بالأخبار التحقيقية" التي يقوم الصحفي من خلالها بمتابعة قضية ما لدى الإمساك بأول خيوطها متابعة حثيثة ... وهي متابعة تقوم على عرض الحقائق المجردة، وعلى عدم إبداء الرأي فيها، وعلى عرض الآراء المختلفة حولها".

إن مشكلة "الأخبار التحقيقي" في الأردن، مع أنه الوسيلة الأمثل والأكثر تأثيراً في وسائل الإعلام .. غير أن الكثير من العاملين في الإعلام في الأردن، يحجمون عنه مع تمكنهم من القيام به بشكل صحيح، خوفاً من الوقوع في مشكلات اجتماعية مع ذوي العلاقة.

أما الوسيلة الثانية: والتي يمكن ان تلجأ إليها وسائل الإعلام الأردنية في مكافحة الفساد فهي التوعية بكل ما يتعلق بأسباب وآثار الفساد، بمختلف أساليب التوعية المناسبة لأذواق الجمهور.

والوسيلة الثالثة: هي القيام بتغطية موضوعية لأي قضية فساد توضع بأيدي القضاء .. لزيادة ثقة الجمهور بإمكانية المساءلة القانونية، وبقدرته في مكافحة الفساد من خلال العمل القانوني .. ولتحذير المنخرطين في الفساد أن القانون سينالهم.

وأما دراسة عز الدين (١٩٩٥) التي قدمها أيضاً لندوة الوقاية من الفساد التي تم عقدها في عمان – الأردن فقد أكد فيها الباحث البعد الوظيفي في مكافحة الفساد ابتداء، ولكن التوصيات التي توصل إليها في نهاية دراسته تجاوزت ذلك على النحو التالي:

العامل الأول والأهم في مقاومة الفساد: هو ظهور إرادة سياسية واضحة، ومحددة، ودائمة لتحقيق ذلك. أما العامل الثاني: فيمكن في اتباع منهج تربوي وتثقيفي يستهدف المجتمع بأسره؛ لصالح تأكيد القيم المناخية لممارسات الفساد، وأما العامل الثالث: فيؤكد تطوير الأجهزة الإدارية الحكومية، وجعلها أكثر استجابة للتغييرات البيئية الجارية، والعامل الرابع في مكافحة الفساد: يؤكد ضرورة تدريب، وتأهيل الموظفين بصورة متجددة. وأما العامل الخامس في محاربة الفساد: فهو إعطاء نصوص القانون، وأحكام القضاء الجدية

الكافية في ردع حالات الفساد.

وأما دراسة حكمت (١٩٩٥) التي قدمت بعنوان "الدور التشريعي في مكافحة الفساد" فقد تبنى الباحث فيها توصيات المؤتمر البرلماني الدولي الرابع والتسعين المنعقد في بوخارست في ١٩٩٥/١٠/١٢ حول الجهود البرلمانية لمحاربة الفساد، بوصفها صالحة لأن تكون إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد الإداري ..

وإلى جانب ما تقدم هناك دراسة قام بها شحاتة (٢٠٠١) عن الفساد الإداري في الدول النامية، ومن ضمنها الدول العربية .. أشار إلى أن أسباب هذه الظاهرة تعود إلى اعوجاج في السياسات الاقتصادية، وفي النظامين القانوني، والقضائي .. وأشار إلى أن الفساد الإداري في الدول النامية، يختلف عنه في الدول المتقدمة، حيث أصبح شيئاً معتادا، وفي كثير من الأحيان مقبولاً اجتماعياً. هذا وقد توصل في دراسته إلى عدد من التوصيات للتعامل مع الفساد الإداري في الدول العربية، والنامية على النحو التالى:

١ – زيادة الوعي العام لدى الجمهور بأخطار الفساد، وضرورة محاربته.

٢ – التزام القيادة السياسية بمحاربة الفساد.

٣ – تأييد كافة المنظمات، والمؤسسات الاجتماعية مواقف القيادة السياسية في محاربة الفساد.

٤ – تقوية القدرات المؤسسية لأجهزة الدولة؛ لتمكينها من محاربة الفساد.

٥ – نشر الحقائق عن جرائم الفساد الإداري للجمهور.

٦ – توفير بيئة اجتماعية في البيوت، والمدارس .. إلخ تحض على احترام القوانين، والمال العام، وحقوق الأفراد.

٧ – تعاون القطاع الخاص مع الحكومة في محاربة الفساد الإداري.

٨ – التعاون مع الدول الأخرى في محاربة الفساد الإداري.

وأشار الباحث أيضاً إلى أن البنك الدولي متجه منذ عام ١٩٩٧ إلى تقديم قروض للدول النامية لتمويل مشاريع تحديث النظم القانونية، والقضائية، والإدارية في الدول النامية، حيث يؤدي ذلك بدوره إلى تدعيم الحملة ضد الفساد الإداري.

ب- الدراسات الأجنبية:

هناك دراسة قام بها ديلون (Deleon, 1986) عن التعامل مع بعض ممارسات الفساد الإداري في مدينتي نيويورك، وطوكيو .. وتوصل إلى الاستنتاج أن اتساع الفجوة بين القواعد الاجتماعية الملتزمة، ورغبات أفراد المجتمع من جهة، وما تتضمنه القوانين والأنظمة الرسمية للإدارة العامة من شأنه أن يؤدي إلى اتساع مساحة ممارسات الفساد الإداري، كما يؤكد ذلك العديد من الظواهر في مدينتي نيويورك، وطوكيو. وانطلق الباحث من هذه الزاوية في صياغة توصياته الوقائية.

وهناك دراستان منفصلتان قام بهما كليتجارد (Klitgaard, 1988) و كلارك (Clark, 1987) حول مكافحة الفساد في دول جنوب شرق آسيا، وخاصة هونج كونج توصلا فيهما إلى تأكيد النتيجة نفسها، وهي الحاجة إلى إجراء تغييرات مناسبة في النظم القيمية الاجتماعية، كمستلزم للوقاية الفعالة من ممارسات الفساد الإداري.

وأنجز ميترا (Mitra, 1998) دراسة عن الفساد الإداري في الهند حيث أشار إلى أن الفساد السياسي المرتبط بالحملات الانتخابية هو السبب الرئيس للفساد الإداري في الهند، وبالتالي اقترح إجراء إصلاحات سياسية في المواقع التي أدت إلى ظهور الفساد الإداري في الإدارة الحكومية الهندية.

وأعد منساه (Mensah, 2000) دراسة حول الفساد الإداري في الدول الإفريقية، حيث اعتمد منهجاً ومنظوراً اقتصادياً. استنتج الباحث أن الفساد الإداري في الدول الإفريقية يمارس كآلية لإعادة توزيع الدخول .. وأشار إلى أن ممارسات الفساد هذه تأخذ عادة صيغتين: الصيغة الأولى: والتي أسماها الفساد الإداري الرسمي، تتجسد بممارسات تبنى على الثغرات وحالات الغموض في القواعد والنظم والقوانين الرسمية؛ ترويجاً لمصالح خاصة، عادة تعود لمستويات قيادة عليا في أجهزة الدولة. ومن ثم تتطور هذه الصيغة إلى ما أسماه الباحث بالفساد الإداري العام، حيث تبدأ المستويات الإدارية الأدنى بممارسات فاسدة على نطاق شمولي؛ ترويجاً لمصالحها الخاصة. وعلى الرغم من المنحى الاقتصادي الذي اعتمده الباحث، يلاحظ أن توصياته للتعامل مع الفساد الإداري أخذت طابعاً غير اقتصادي .. فقد أشار إلى ضرورة اعتماد الشفافية، والمحاسبة بالدرجة الأولى.

وأجرى فيتال (Vittal, 2001) دراسة عن الفساد الإداري في الهند كما فعل مترا

(Mitra, 1998) من قبله حيث أشار إلى أن الهند تعدّ من أكثر الدول معاناة من الفساد الإداري .. حيث لم تُجدِ الإجراءات المتكررة التي تتخذها الدولة لمعالجته، والتخفيف من آثاره السلبية على الشرائح الفقيرة وفي المجتمع الهندي، وعلى إجمالي خطط التنمية القومية في الهند .. واستنتج الباحث أن السبب الرئيس لانتشار واستمرار الفساد الإداري في الهند يعود إلى ارتباط قضايا تمويل الحملات الانتخابية من قبل رجال الأعمال في السوق .. وبالتالي فإن الوقاية من الفساد وفي الوقت نفسه معالجته كظاهرة كائنة، يكون بالدرجة الأولى عن طريق إجراء إصلاحات سياسية انتخابية.

وأما دراسة باف (Baff, 2002) فقد أشارت إلى أن التطور في العقدين الأخيرين في الرأسمالية الأمريكية، وبروز الشركات الأمريكية العالمية، وما تتمتع به من سلطات ومقدرات مالية متعاظمة، أدى إلى بروز نوع جديد من الفساد في الإدارة الأمريكية ناتج عن نزعة تلك الشركات الواسعة إلى النفوذ، وإلى التأثير فى القرارات الإدارية الحكومية؛ ترويجاً لمصالحها الخاصة. واقترح الباحث إجراء إصلاحات تنظيمية، وقانونية سريعة في البنية الأمريكية، كإجراء علاجي ووقائي إزاء حالة الفساد المتنامية المذكورة.

يظهر من الدراسات السابقة، على الرغم من تعددية، وتنوع، وتباين منطلقاتها الفكرية، ومناهجها، أنها لم تتناول بصورة محددة دور الجامعات، والمؤسسات التعليمية في الوقاية من الفساد بصورة عميقة، على الرغم من أهمية هذه المؤسسات في المجتمعات المعاصرة في مجال تنشأة الأجيال الجديدة ... وهذا مما يعطي مبرراً ليس بالقليل للقيام بالبحث الحالي ..

الهـدف:

يهدف البحث الحالي إلى الكشف عن العلاقات بين ممارسات الغش في المراحل الدراسية الجامعية، وممارسات الفساد الإداري بعد هذه المراحل، والتوصل إلى منهج علمي عملي للوقاية من الفساد الإداري.

الأهميـة:

تبرز أهمية هذا البحث لما يمكن أن يؤول إليه من توصيات كفيلة بحماية المصالح العامة للمجتمع إزاء ممارسات الفساد الإداري، إضافة إلى ما يمكن أن تضيفه منهجيته وتحليلاته إلى المكتبة الإدارية العربية.

مشكلة البحث:

تتجسد المشكلة التي يتعامل معها البحث الحالي في غياب كشف، وتوضيح للعلاقات بين ممارسات الغش في المراحل الدراسية، وممارسات الفساد الإداري بعد هذه المراحل، وبالتالي خلو التوصيات والإجراءات الوقائية إزاء الفساد الإداري من أي تأكيد على معالجة أسباب، ومظاهر ممارسات الغش في المراحل الدراسية الجامعية، بوصف أن ذلك أحد أساليب الوقاية الفعالة.

أسئلة البحث:

تأسيساً على ما تقدم من دراسات سابقة، وفي ضوء المعايشيه الميدانية في عدد من الجامعات العربية، ولمدّة تزيد على خمسه وعشرين عاماً، ورغبة في تقصي ما يمكن أن تقوم به الجامعة في تنشأت الجيل الجديد سلوكيا، وبعيداً عن احتمالات الانزلاق في ممارسات الفساد فيما بعد مرحلة الدراسة الجامعية تم طرح الأسئلة التالية:

السؤال الأول: هل هناك علاقات بين ما يعتاده الطالب خلال مرحلته العمرية الجامعية (١٨–٢٥ سنة) من سلوكيات إيجابية وسلبيه، وما سيلتزم به من سلوكيات في حياته العامة بعد مرحلة الجامعة؟

السؤال الثاني: هل هناك تشابه في المنطق، والآلية الفكرية بين الأسباب التي تدفع إلى سلوكيات الغش من قبل الطالب أثناء مدّة دراسته الجامعية (١٨–٢٥ سنة) من جهة، والأسباب التي تدفعه إلى سلوكيات الفساد الإداري في حياته العملية بعد المرحلة الجامعية؟

السؤال الثالث: هل إن الحد من الغش في مرحلة الجامعة، لا يؤدي إلى الحد من سلوكيات الفساد الإداري في مرحله ما بعد الجامعة؟

مجتمع البحث وعيناته:

تم اختيار طلبة جامعة عربية، يبلغ إجمالهم (١٥٠٠٠) طالبٍ وطالبة بمرحلة البكالوريوس مجتمعاً للدراسة الحالية؛ وذلك ضمن الإمكانات المتاحة، مع الافتراض بأن هناك مستويات تشابه ليست بالقليلة بين مختلف المجتمعات الطلابية في الجامعات في مختلف الدول العربية في مجالات القيم، والسلوكيات، والعلاقات الاجتماعية بما يتيح المجال لتعميم بعض نتائج وتوصيات هذا البحث.

هذا وقد أخذت عينة عشوائية أولية بحجم (١٠٠) طالب وطالبة من مجموع طلبة البكالوريوس من تلك الجامعة، أي بنسبة (٠,٦٧٪).

الجدول رقم (١)
السمات الشخصية لأفراد العينة (ن = ١٠٠)
الأعمار (١٨-٢٥) سنة

الجنس		المراحل الدراسية الجامعية الأولية			
أنثى	ذكر	المرحلة الرابعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
٥١	٤٩	١٦	٢٨	٣٧	١٩

هذا وقد اختيرت العينه العشوائية الأولية ليس بقصد أن تكون ممثله لمجتمع البحث، بل بقصد اعتمادها وسيله لاختيار عينات كرة ثلج(*) (Snow Ball Sample) من مجتمع البحث نفسه، حيث ستعتبر إجابات أسئلة البحث عن عينات كرة الثلج المذكورة أساساً للتحليلات والاستنتاجات في هذا البحث... كل ذلك بسبب أن موضوع أسئلة البحث تتسم بدرجة من الحساسية التي يمكن أن تدفع المستجيب، فيما إذا طلب منه الإجابة عن نفسه، إلى إعطاء إجابات منحازة، أو إلى الامتناع عن الإجابة.

المنهج الميداني والمكتبي:

اعتمد في هذا البحث أسلوب المسح الميداني في جمع معلومات عن الأسباب التي تدفع عادة الطلبة لممارسة الغش، وعن نسب الزيادات، أو النقصان في أعداد من يمارس الغش، حيث اعتمدت استبانة لهذا الغرض، كما ستوضح مفرداتها في الصفحات التالية .. واستخدمت النسب المئوية في ترجمة وعرض إجابات أفراد العينة.

اعتمد بجانب ما تقدم أسلوب (تحليل المضمون**) (Content Analysis) في المقارنة بين أسباب ممارسة الغش، مع أسباب ممارسة الفساد الإداري، التي جمعت من العديد من المصادر العلمية ذات العلاقة، ووحدت بقصد تشخيص مجالات التشابه، أو التطابق في المضمون بين الجانبين، وكما سيوضح في الصفحات التالية.

(*) هو أسلوب إحصائي في جمع معلومات ميدانية عن طريق طرح أسئلة عن موضوع ما علي أعضاء عينة لكي يجيبوا عنها في إطار ما يتداول عامة في المجتمع الأوسع الذي لهم تماس ومعرفة كافية به ونيابة عن ذلك المجتمع.

(**) هو أسلوب تحليلي يقصد به التحري عن مدلولات الكلمات، والعبارات، والجمل، والصياغات الأخرى من خلال التعرف على معانيها اللغوية، ومواقعها، وترابطها، وتكرارتها في الكلام.

التحليـــلات:

لغرض الإجابة عن السؤال الأول للبحث (هل هناك علاقات بين ما يعتاده الطالب خـــلال مرحلتـه العمـريه الجامعية – ١٨ – ٢٥سنه – من ســـلوكيات إيجابية، وسلبية، وما سيلتزم به من سلوكيات في حياته العامة بعد مرحلة الجامعة) تم الرجوع إلى عدد من المصادر المتاحة المعاصرة في مجال "تنشأت الشخصية" (Personality Formulation) وفي مجال مراحل تطور الشخصية (Stages of Personality Development) للتحري عما إذا كان هناك علاقات تم إثباتها من قبل علماء النفس بين ما يعتاده الفرد من سلوكيات خلال الفـــترة العمـــرية (١٨–٢٥ سنة) وما يلـــتزم بممارســـته من سلوكيات في حيـــاته العامة بعد ذلك .. على النحو التالى:

ركزت دراسة تايلر (Tyler, 1986) على ما يمكن أن تقوم به البرامج التعليمية والتربوية في بلورة شخصيات الطلبة بالاتجاهات الصحيحة، وأوضحت الدراسة بالتفصيل ثمانى مراحل أساسية في بلورة وبناء ذاتية الطالب، وبناء شخصيته القويمة، حيث أفادت ضمناً أن سلبيات أي مرحلة من مراحل النمو، يمكن أن تنعكس على مراحل نمو شخصيته اللاحقة.

إضافة إلى ذلك قام فلم (Flum, 1994) بدراسة عن أنماط بلورة الذاتية الفردية في مراحل الرشد الأولى، والمتوسطة، وشخص فيها معالم وأسباب التشوهات المحتملة خلال كل نمط من أنماط بلورة الذاتية، وانعكاسات ذلك على سلوكيات الفرد في المستقبل. كما قدم الباحث توصيات وقائية لتقليص الانحرافات.

ومن جانب آخر تناولت دراسة فلم وبورتون (Flum & Porton, 1995) مراحل بلورة وتطور ذاتية الفرد، وما قد يكتنفها من أزمات .. وقد أشارت الدراسة ضمناً إلى قوة تأثيرات السمات الشخصية التي يكتسبها الفرد خلال المدّة العمرية من (١٨) سنة إلى (٢٥) سنة في تكوين ذاتيته فيما بعد ذلك من سنوات، كما أشارت إلى عدم ثبات، وضعف تأثيرات السمات الشخصية فى المدّة العمرية ما قبل (١٨) سنة فى المجال نفسه.

وإضافة إلى ما سبق أجرى مارسل (Marcell, 1993) دراسة حول تكوين الذاتية الفردية لدى الناشئين من الأمريكان ذوي الأصول المكسيكية .. وتوصلت الدراسة إلى إثبات علاقات سببية مهمة بين السلوكيات المدرسية المنحرفة من جهة، وعدد من السمات الشخصية لدى الطلبة في مراحلهم العمرية التالية. وبالتالي قدم الباحث توصيات

لاعتمادها في المجالات التعليمية والتربوية بصدد السمات الشخصية التي تؤدي إلى السلوكيات المنحرفة لدى الأفراد.

أما دراسة ديكفك ونوم (Dekovic & Noom, 1997) فقد أجريت على مجموعة من ذوي الأعمار (١٢–١٨) سنة، ينتمون إلى عينة عشوائية مكونة من (٥٠٨) عائلة .. وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات بصدد تكوين الشخصية في المدّة العمرية المذكورة، وأكدت حدوث تغييرات أساسية في سمات الشخصية السلوكية في هذه المدّة العمرية. أي: أن ما يعتادون عليه من سلوكيات لا يثبت بالضرورة في مددهم العمرية التالية لسن الثامنة عشرة.

وأما جلنزر (Glanzer, 1997) فقد أوضح في دراسته أهمية دور التعليم والتربية المدرسية، وعلى مختلف المستويات في بلورة ذاتية الفرد .. وأشار إلى أن الخلل والتقصير والعقبات في دور المؤسسات التعليمية والتربوية في المجال أعلاه يمكن أن تؤدي إلى ظهور ذاتية منحرفة لدى الفرد.

وبجانب ما تقدم أجرى دافس (Davis, 1999) دراسة لخص فيها أصناف انحرافات الشخصية، ومراحل تطور الشخصية .. وقد أشار الباحث إلى عمق تأثيرات انحرافات الشخصية خلال الفئة العمرية من (١٨) سنة إلى (٢٥) سنة فى سلوكيات الفرد ما بعد الخامسة والعشرين، كما أشار إلى عدم ثبات تأثيرات الانحرافات فيما قبل الثامنة عشرة فى الصدد نفسه.

وأما ثورن (Thorne, 2000) فقد أكد تأثيرات البيئة من عائلة، وأصدقاء، والمجتمع الأوسع في بلورة شخصية الفرد، سواء بالاتجاهات الإيجابية، أو السلبية .. هذا إلى جانب تأكيده على تأثيرات ما يكتنزه الفرد في ذاكرته، وعواطفه، وميوله فى المجال نفسه. وقد قدم الباحث توصيات فى الأطار نفسه لاختزال الأسباب الاجتماعية التي تؤدي إلى بلورة شخصيات غير إيجابية في المجتمع.

وقام دونلسون ولورم وكروجر (Donielson, Lorem & Kroger, 2000) بدراسة قارنوا فيها بين عمليات بلورة ذاتية الفرد بين ثلاث مجموعات مهنية مختلفة في النرويج إحداها مجموعة طلبة جامعيين كلهم من ضمن الفئة العمرية (١٨–٢٤) سنة. هذا وقد اتضح نتيجة التحليلات أن تكوين الذات في كل مجموعة تأثرت تأثيرات حاسمة من بيئة

العمل، أو الدراسة للمجموعة المعنية. كما اتضح من خلال التحليلات أن هناك ثلاث عوامل في كل بيئة من البيئات الثلاث تلعب دوراً رئيساً في بلورة الذاتية الفردية هي: نوعية بيئة العمل، أو الدراسة، تأثيرات الأقران المهيمن، والمعوقات التي يمر بها الفرد. أكدت الدراسة أن طبيعة الذاتية الفردية التي تتكون في هذه المرحلة العمرية (١٨–٢٤) سنة يمكن أن تكون لها تأثيرات حاسمة فى سلوكيات الأفراد مستقبلاً.

ومن ناحية أخرى أجرى أليسون وشولتز (Allison & Sehultz, 2001) دراسة حول تطور السمات السلوكية الشخصية للفئات العمرية (١٢–١٨) أيضا، واستنتج أن للعلاقات الاجتماعية فيما بين الأفراد تأثيرات أساسية على سماتهم السلوكية الشخصية. وما يطرأ عليها من تغييرات كبيرة بعد سن الثامنة عشرة.

وبجانب ما تقدم، وضمن إطار تكوين الشخصية، وتأثيرات سمات الشخصية أكد الباحثان زو و تاو (Zuo & Tao, 2001) في نتائج دراستهما تأثيرات ميول الفرد الحميدة في بلورة الذاتية الفردية الرصينة، وتأثيرات الميول غير الحميدة في بلورة الذاتية الفردية المنحرفة مستقبلاً.

وبجانب ما تقدم، جاءت دراسة شولتز (Schmelzle, 2001) مؤكدةً دور العائلة، والمؤسسات التربوية والتعليمية، وأهمية التنسيق بينهما في سبيل بلورة شخصية الفرد بصورة قويمة خلال مختلف مراحل الرشد، وأوضحت الدراسة أيضاً أن ما يكتسبه الفرد من سمات شخصية بعد سن الثامنة عشرة، ولغاية الخامسة والعشرين عاماً يمكن أن تكون لها انعكاسات كبيرة على سلوكياته فيما بعد ذلك.

وأما دراسة باربارا وشولتز (Barbara & Schultz, 2001) فقد حللت دور العوامل الاجتماعية في بلورة ذاتية الفرد في مراحل الرشد الأولى. وفى الوقت نفسه أظهرت الدراسة المذكورة أن تأثيرات طبيعة ذاتية الفرد في مراحل الرشد الأولى تتسم عامة بعدم الاستمرارية والثبات، كما أن تأثيراتها على سلوكيات الفرد في مراحل عمره التالية قد لا تكون مؤكدة.

هذا وقد جاءت دراسة هال (Hall, 2001) موضحة لمراحل بلورة الذات الفردية خلال كل مراحل حياة الفرد، مع مقارنة فئات عرقية مختلفة مع بعضها بعضاً فى الصدد نفسه، وأكد الباحث أيضاً عمق تأثيرات السمات الشخصية للمدّة العمرية من (١٨) سنة إلى (٢٥) سنة فى مراحل بلورة الذات الفردية اللاحقة جميعاً.

وأشار لويس (Lewis, 2001) في دراسة له عن تطور الشخصية إلى أن التحليل البيئي للسلوك يعدّ أساساً في تفهم تغييرات طبيعة تطور ونمو الشخصية .. كما أوضح أن بعض السمات الشخصية تبقى دونما تغيير على الرغم من تغير الظروف المحيطة.

وهكذا يمكن الاستنتاج مما تقدم من دراسات، على الرغم من تباين منطلقاتها الفكرية ومناهجها، أن ما يعتاد عليه الفرد من سلوكيات خلال مدته العمرية (١٨–٢٥ سنة) غالباً ما يكون لها امتدادات سلوكية مشابهة بعد سن الخامسة والعشرين .. وبذا تتم الإجابه عن السؤال الأول للبحث.

وهنا يمكن القول، تأسيساً على ما تقدم أن اعتياد الطالب على ممارسات الغش في أدائه الجامعي، وخلال مدّة حياته الجامعية (١٨–٢٥ سنة) يمكن أن ينعكس بصورة سلوكيات سلبية مشابهة (مثل سلوكيات الفساد الإداري) في حياته العامة بعد مدّة دراسته الجامعية.

هذا ولغرض الإجابة عن السؤال الثاني للبحث (هل هناك تشابه في المنطق والآلية الفكرية بين الأسباب التي تدفع إلى سلوكيات الغش من قبل الطالب أثناء مدّة دراسته الجامعية (١٨–٢٥ سنة) يمكن من جهة، والأسباب التي تدفعه إلى سلوكيات الفساد الإداري في حياته العملية بعد المرحلة الجامعية، تم توجيه سؤال إلى عينة البحث العشوائية الأولية طلب فيه من كل فرد من أفراد العينة إعداد قائمة بأسماء الطلبة الذين له معرفة كافية بسلوكياتهم الجامعية بغض النظر عن تخصصاتهم، أو مراحلهم الدراسية ضمن إطار سنوات الدراسة الجامعية وبالجامعة المعنية نفسها. كما تم توجيه سؤال ثانٍ في الوقت نفسه إلى العينة نفسها (ما الأسباب التي تدفع الطلبة من معارفك عادة إلى ممارسة الغش في أدائهم الجامعي في ضوء معايشتك الجامعية لهم). وبعد تسلم قوائم أسماء الطلبة، ثم إزالة التكرارات في الأسماء الواردة في القوائم المتسلمة حيث بلغ إجمالي عدد هذه الأسماء (عينة كرة الثلج الأولى) (٣٠٤٠) طالبٍ.

كذلك تم تسلم قوائم أسباب ممارسة الغش، وتم وضعها بقائمة موحدة دونما تكرارات، ودونما تحريف في معاني وطبيعة الأسباب كما وردت في القوائم المتسلمة.

بعد ذلك تم الرجوع إلى عدد ليس بالقليل من المصادر العلمية في مجال الفساد الإداري للتحري عن أسباب هذه الممارسة عامة، حيث تم توحيدها في قائمة واحدة أيضاً. وبعد

ذلك أجري تحليل فحوي مقارن بين قائمة أسباب ممارسات الغش في الأداء الجامعي من قبل الطلبة (١٨–٢٥ سنة) من جهة، وأسباب ممارسات الفساد الإداري (أكثر من ٢٥ سنة) في الحياة الوظيفية للفرد عامة بعد تخرجه من الجامعة، وكما هو موضح في الجدول رقم (٢) التالي:

الجدول رقم (٢)

مقارنات بين أسباب الغش في الأوساط الطلابية، وأسباب الفساد الإداري في الأوساط الوظيفية

أسباب الغش في الأوساط الطلابية طبقا لإجابات العينة	أسباب الفساد الإداري في الأوساط الوظيفية طبقاً للمصادر العلمية
إيمان وقناعة الطالب بقيم سلوكية تجيز له ممارسة الغش خلافاً للقواعد الجامعية. ١٣) عدم قناعة الطالب بقوانين وقواعد أداء الامتحانات، وعدم جديته بصددها.	وجود فجوة بين القيم السلوكية في المجتمع، وقيم وقواعد العمل الرسمية في أجهزة الدولة الإدارية (Caiden, 1988) (Deleon, 1989) Levine) 1975)، شيوع النظرة (الندية) والمبنية على عدم الثقة لدى المجتمع إزاء الأجهزة الحكومية (Ouam, 1991) (Werner, 1993).
٧) كون محاولات تقديم الهدايا والتوسط من الأمور المقبولة والشائعة في الوسط الطلابي	انتشار وشيوع عادات تقديم الهدايا والمجاملات الشخصية، وانعكاساتها على قواعد ونظم وعلاقات العمل في الأجهزة الحكومية (Vittal, 2001).
٨) اعتياد الطالب على التعاون مع الآخرين ومد يد المساعدة لهم في كل الأحوال حتى في قاعات الامتحان. ٩) وجود علاقات منافع متبادلة معتادة في الوسط الطلابي، وانعكاسات ذلك في قاعات الامتحان	شيوع علاقات اجتماعية قائمة على أسس التعاون فيما بين أفراد المجتمع، وعلى أساس المنافع المتبادلة داخل وخارج الأجهزة الحكومية (Vittal, 1981).
١٤) محدودية نطاق التبادل الفكري والانفتاحية بين الطالب والمدرس بصدد طرق التدريس، وأسلوب الامتحان، والمادة العملية التي تدرس، مما يضع الطالب في إحراجات أثناء الامتحانات، وبالتالي اللجوء إلى الغش للخروج من ذلك.	محدودية قنوات التأثير الرسمية فى قرارات الأجهزة الإدارية الحكومية، وبالتالي ضعف علاقات هذه الأجهزة مع الجمهور الداخلي والخارجي (Caiden, 1977) (Mensah, 2000). التحديدات المسرفة التي تمارسها بعض القيادات الإدارية الحكومية بصدد أداء وسلوكيات العاملين لديها (Werlin, 1991).
٢) قوة العلاقات الاجتماعية بين الطالب والآخر، وتفوقها على قوة تأثير القواعد والقوانين الجامعية وانعكاسات ذلك في قاعة الامتحان.	شيوع الولاءات الجزائية في المجتمع على حساب التحسس الوطني الشمولي (Dobel, 1978) Mitra,) 2000) (Archiarico, 1994) (Vittal, 2001).
١٥) الصياغات المعقدة والمشوبة بالإبهام لأسئلة الامتحان دونما ضرورة موضوعية.	وجود محددات هيكلية وقانونية غير مبررة في الأجهزة الإدارية الحكومية على الرغم من التغيرات الكبيرة المعاصرة، وظهور فجوة بين الجانبين

١٦) صعوبات الأسئلة الامتحانية من حيث المحتوى والمضمون. ١٨) اعتقاد الطالب بأن المدرس متشدد جداً في إعطاء العلامات.	(David, 1980) (Dobel, 1978).
٣) فقدان الطالب لثقته بقدراته الذاتية في مجال التعلم والدراسة، مما لا يفسح له المجال لتحقيق النجاح إلا عن طريق الغش.	انهيار أو تداعي النظام القيمي السلوكي القائم دونما بديل حقيقي .. أو ظهور بدائل قيمية منحرفة في المجتمع أو قيمية هشة وسهلة الاختراق (Dobel, 1978).
٤) اعتقاد الطالب بالانحيازية في إعطاء العلامات الامتحانية مما يؤدي إلى بروز فوارق كبيرة بين علاماته وعلامات الطلبة الأخرين، وبالتالي اللجوء إلى الغش لمعالجة ذلك. ١٧) عدم قناعة الطالب بدقة وموضوعية المدرس في تحديد العلامات.	عدم العدالة في توزيع الموارد والثروة في المجتمع وما ينتج عنه من فوارق طبقية حادة، وبالتالي تدني مستويات الولاء للأهداف المشتركة العامة (Caiden, 1979). عدم القناعة في آلية توزيع الدخول والإيردات في المجتمع، وبالتالي اعتماد الفساد الإداري كإجراء للتقليل من عدم العدالة (Mensh, 2000).
١١) الثقة العالية وغير المبررة التي يعطيها المدرس للطلبة أثناء أداء الامتحان. ١٠) ضعف الرقابة والمتابعة من قبل المدرس في قاعة الامتحان مقارنة بأساليب الغش التي يبتدعها الطالب.	إعطاء صلاحيات واسعة ومرنة لاتخاذ القرارات للموظفين الحكوميين .. مما يشجع بعضهم على ممارسة الفساد الإداري (Caiden, 1988) (Warlin, 2000).
٥) اعتقاد الطالب بأن إشباع رغباته الملحة في الحصول على العلاقات المميزة لا يتم إلا عن طريق ممارسات الغش.	بروز مصالح معينة وشخصية للموظف لا يمكن تحقيقها بالدرجة نفسها من المنفعة باتباع أساليب غير فاسدة في الدائرة الحكومية المعنية (Caiden, 1988) (Levine, 1975). هيمنة ما يسمى (ثورة التطلعات) على مشاعر الأفراد داخل وخارج أجهزة الدولة الإدارية وقصور الوسائل المعتادة لتحقيقها (Werlin, 2000).
٦) كون العقوبات الفعلية في حالة كشف الغش في الامتحانات معدومة، أو قليلة جداً مقارنة بالفوائد.	كون العقوبات المحتملة، أو التكاليف الفعلية لاتباع مسالك الفساد في تحقيق الأهداف أقل من المنافع التي يمكن تحقيقها من اتباع هذه المسالك (Werner, 1993) (Alam, 1993) (Quah, 1999).
١٢) عدم استيعاب وتفهم الطالب لقواعد وقوانين السلوك الجامعي خاصة ما يتعلق بها في أداء الامتحانات. محدودية جدية واهتمام الطالب بقواعد السلوك الجامعي.	عدم اعتياد الموظف وضعف معرفته بقواعد العمل المعتمدة رسمياً في الأجهزة الإدارية الحكومية (Werner, 1993).
١٩) اعتقاد الطالب أن ممارسة الغش دون تعرضه للكشف يعدّ موضع تفاخر بين الأفراد والأقارب	عدم وجود إدانة قوية وصريحة في أذهان الجمهور لممارسات الفساد (Kurer, 1993).

يظهر من الجدول رقم (٢) أعلاه أن هناك الكثير من حالات التشابه في المنطق، وفي الآلية الفكرية بين أسباب ممارسات الغش في الأداء الجامعي (١٨–٢٥ سنة) من جهة، وأسباب ممارسات الفساد الإداري أثناء الحياة الوظيفية (فيما بعد ٢٥ سنة) حيث .. يجيب ذلك عن السؤال الثاني للبحث .. وفي الوقت نفسه يثبت انسجام هذه النتيجة التحليلية مع نتيجة تحليلات السؤال الأول للبحث.

أما بالنسبة للسؤال الثالث للبحث فإن الإجابات عن السؤالين الأول، والثاني يعني ضمنا الإجابة عن السؤال الثالث .. وهذا بدوره يعني أن تقليص مساحة اعتياد سلوكيات الغش في الأداء الجامعي للطلبة أثناء مدّتهم العمرية الجامعية (١٨–٢٥ سنة) من شأنه أن يؤدي إلى تقليص مساحة ممارسات الفساد الإداري بعد مرحلة الجامعة، وخلال الحياة الوظيفية (بعد سن الخامسة والعشرين).

أظهرت تحليلات الصفحات السابقة الإجابات عن أسئلة البحث الثلاث .. مما يعني إمكانية الوقاية من الفساد الإداري بمنهج جامعي تربوي قائم على أساس تقليص مساحة اعتياد ممارسة الغش في الأداء الجامعي في الأوساط الطلابية من الفئة العمرية (١٨–٢٥ سنة).

هذا لغرض تفحص واقع البيئة المبحوثة إزاء احتمالات الفساد الإداري مستقبلاً تم ما يلي:

سئل أفراد العينة العشوائية الأولية عن أسماء الطلبة الذين لهم معرفة كافية عن سلوكياتهم المدرسية خلال المراحل الدراسية ما قبل الجامعية، واستمراراً للسنة الأولى من الدراسة الجامعية .. وتم هنا أيضاً إزالة التكرارات فيما بين أسماء قوائم الأسماء المتسلمة وظهرت هنا عينة كرة ثلج ثانية بحجم (٧٧٣).

هذا وعندما أعيدت قوائم أسماء طلبة عينة كرة الثلج الأولى، وعينة كرة الثلج الثانية، بعد إزالة التكرارات منهما، إلى أفراد العينة العشوائية الأولية، تم فى الوقت نفسه توجيه سؤالين لها على النحو التالى:

السؤال الأول: ما نسب الزيادة أو النقصان في أعداد من استمر في ممارسة الغش لغاية السنة الأولى من الدراسة الجامعية من الطلبة الذين لك معرفة بسلوكياتهم المدرسية قبل الدراسة الجامعية والتحقوا معك بالجامعة المعنية؟

السؤال الثاني: ما نسبة الزيادة أو النقصان في أعداد من استمر في ممارسة الغش من الطلبة الذين لك معرفة كافية بسلوكياتهم خلال سنوات الدراسة الجامعية.

هذا وكانت الإجابات عن عينتي كرة الثلج، كما هو موضح في الجدول رقم (٣) .

الجدول رقم (٣)
أحجام كرتي الثلج الأولى، والثانية مع فئاتهم العمرية، ونسب الزيادات، أو النقصان في أعداد من يمارس الغش الامتحاني في كل منهما

أحجام كرتي الثلج الأولى، والثانية		نسب الزيادة في أعداد من يمارس الغش	نسب النقص في أعداد من يمارس الغش
خلال سنوات الدراسة الجامعية فقط .	٣٠٤٠ (أكثر من ١٨ سنة، وأقل من ٢٥ سنة)	%٢٤,٩٢	ـــــ
خلال سنوات ما قبل الجامعة ، والسنة الجامعية الأولى فقط.	٧٧٣ (١٨ سنة فأقل)	ـــــ	%٧٤,٨٤

يظهر من الجدول رقم (٣) أن هناك انخفاضاً بنسبة (٧٤,٨٤٪) في أعداد من يمارس الغش خلال سنوات ما قبل الجامعة خلال السنة الأولى من دراستهم الجامعية، ويشير الجدول نفسه إلى تزايد أعداد من يمارس الغش من الطلبة خلال سنوات الدراسة الجامعية التالية بنسبة (٢٤,٩٢٪). حيث يمكن أن تدل نسبة الهبوط (٧٤,٨٤٪) في ممارسة الغش من قبل الطلبة من ذوي الفئة العمرية (١٨ سنة فأقل) أنه لم يكن على الأغلب بصيغة الاعتياد مما جعل من السهل الإقلاع عن هذه الممارسة لمجرد سبب بسيط وهو تغيير البيئة الدراسية.

أما نسبة الزيادة (٢٤,٩٢٪) بعد ذلك، وخلال سنّي الدراسة الجامعية التالية فتدل على بروز احتمال اعتياد سلوكيات الغش من قبل بعض الطلبة. كما تدل نسبة الزيادة هذه على عدم كفاية الجهود الجامعية التربوية المبذولة في الوسط الجامعي، لتقليص، أو على الأقل لمنع تزايد نسبة ممارسات الغش .. مما يترتب على ذلك كله احتمال ظهور ممارسات فساد إداري لدى الشريحة الطلابية المعنية فيما بعد التخرج من الجامعة، والانخراط في السلك الوظيفي بعد سن الخامسة والعشرين.

كل ذلك مما برر توجيه سؤال إضافي لأفراد العينة العشوائية الأولية عن درجات فاعلية أسباب الغش للإجابة عن عينتي كرة الثلج كما يلي لغرض تحديد التوصيات الجامعية التربوية الوقائية إزاء احتمالات بروز سلوكيات فساد إداري مستقبلاً:

كانت إجابات أفراد العينة العشوائية الأولية، كما هو موضح في الجدول رقم (٤) .

الجدول رقم (٤)
يرجى التكرم بوضع إشارة (√) في المجال المناسب أمام كل سبب من أسباب الغش في ضوء معايشتك اليومية ومعرفتك الشخصية للطلبة في الوسط الجامعي الذي أنت فيه.

أسباب الغش في الوسط الطلابي الجامعي مرتبة من الأكثر شيوعاً إلى الأقل	لا أوافق جداً ١	لا أوافق ٢	غير متأكد ٣	أوافق ٤	أوافق جداً ٥	المتوسطات الحسابية الموزونة
١. الصياغات المعقدة والمبهمة لأسئلة الامتحانات.	٥	١٣ ٢٦	٤ ١٢	٣١ ١٢٤	٤٧ ٢٣٥	٣,٩٧
٢. اعتقاد الطالب بأن المدرس متشدد جداً في إعطاء العلامات عامة.	٣	١٣ ٢٦	١٧ ٥١	٣٤ ١٥٢	٣٣ ١٦٥	٣,٩٤
٣. صعوبات الأسئلة الامتحانية من حيث الفحوى والمضمون.	٥	٦ ١٢	١٧ ٥١	٣٨ ١٥٢	٣٤ ١٧٠	٣,٨٥
٤. محدودية الانفتاحية بين الطالب والمدرس بصدد طرق التدريس وأسلوب الامتحان.	٥	١٣ ٢٦	١٩ ٥٧	٣٣ ١٣٢	٣٠ ١٥٠	٣,٦٥
٥. اعتياد الطالب على التعاون مع الآخرين ومد يد المساعدة لهم في كل الأحوال حتى في قاعات الامتحانات.	٦	١١ ٢٢	١٤ ٤٢	٤٨ ١٩٢	٢١ ١٠٥	٣,٦١
٦. ضعف الرقابة والمتابعة من قبل المدرس في قاعة الامتحان مقارنة بأساليب الغش التي يبتدعها الطالب.	٦	١٦ ٣٢	١٣ ٣٩	٣٧ ١٤٨	٢٨ ١٤٠	٣,٥٩
٧. وجود علاقات منافع متبادلة معتادة في الوسط الطلابي وانعكاس ذلك في قاعات الامتحانات	٨	٨ ١٦	٢١ ٦٣	٣٨ ١٥٢	٢٥ ١٢٥	٣,٥٦
٨. قوة العلاقات بين الطالب والآخر، وتفوقها على قوة تأثيرات الاعتبارات الجامعية وانعكاسات ذلك في ممارسات غش في القاعات الامتحانية.	٥	١٧ ٣٤	٢٠ ٦٠	٣١ ١٢٤	٢٧ ١٣٥	٣,٥٣
٩. عدم قناعة الطالب بدقة وموضوعية المدرس في تحديد العلامات.	٨	١٥ ٣٠	١٨ ٥٤	٢٧ ١٠٨	٣٢ ١٦٠	٣,٥٢
١٠. فقدان الطالب للثقة بقدراته الذاتية في مجال التعلم والدراسة مما لم يفسح المجال للنجاح بغير الغش.	٩	٢٠ ٤٠	١٠ ٣٠	٣٣ ١٣٢	٢٨ ١٤٠	٣,٤٢
١١. إيمان الطالب بقيم سلوكية تجيز له ممارسة الغش لضمان النجاح والعلامات العالية.	٨	١٨ ٣٦	٢٠ ٦٠	٢٥ ١٠٠	٢٩ ١٤٥	٣,٤١
١٢.كون تقديم الهدايا والوساطة من الأمور المقبولة والشائعة في الوسط الطلابي.	١١	٢٢ ٤٤	١٥ ٤٥	٢٢ ٨٨	٣٠ ١٥٠	٣,٢٧
١٣. اعتقاد الطالب بالتحيز في إعطاء علامات الامتحانات للطلبة وبالتالي علاج ذلك بممارسات الغش.	١٥	٢١ ٤٢	٨ ٢٤	٢٣ ٩٦	٣٢ ١٦٠	٣,٢٢
١٤. عدم قناعة الطالب بقوانين وقواعد أداء الامتحانات وعدم جديته بصددها.	٩	٢٤ ٤٨	١٧ ٥١	٣٩ ١٥٦	١١ ٥٥	٣,١٠
١٥.كون العقوبات الفعلية (في حالة كشف ممارسة الغش) معدومة أو قليلة جداً بالمقارنة بالفوائد.	١٥	١٩ ٣٩	١٦ ٤٨	٣١ ١٢٤	١٩ ٩٥	٣,٠٦
١٦. اعتقاد الطالب أن ممارسة الغش دون تعرضه للكشف يعدّ موضع تفاخر بين الأقران والأقارب.	٢٤	٢١ ٤٢	٤ ١٢	٢٥ ١٠٠	٢٦ ١٣٠	٢,٨٤
١٧. اعتقاد الطالب بأن إشباع رغبته الملحة في الحصول على العلامات المميزة لا يتم إلا عن طريق ممارسات الغش.	١٩	٢٨ ٥٦	٩ ٢٧	٢٥ ١٠٠	١٩ ٩٥	٢,٧٨
١٨.محدودية تفهم الطالب لقوانين وتعليمات الجامعة بصدد قواعد أداء الامتحانات.	١٩	٢٣ ٤٦	٢٣ ٦٩	٢١ ٨٤	١٤ ٧٠	٢,٦٩
١٩. الثقة العالية وغير المبررة التي يعطيها المدرس للطلبة أثناء الامتحانات.	١٨	٣٨ ٧٤	٢٠ ٣٠	١٥ ٦٠	٩ ٤٥	٢,٠٩

تأسيساً على ما جاء في الجدول رقم (٤) أعلاه بصدد أوزان أسباب ممارسات الغش الجامعية، وبالرجوع إلى مقارنات الجدول رقم (٢) فيما بين أسباب ممارسات الغش من جهة وأسباب ممارسات الفساد الإداري يمكن بناء توقعات عما ستكون عليه أسباب الفساد الإداري المستقبلية، فيما إذا لم تتخذ الإجراءات الجامعية التربوية الكفيلة بتقليص مساحة الاعتياد على ممارسات الغش.

فمثلاً يشير الجدول رقم (٤) إلى أن (الصياغات المعقدة والمبهمة لأسئلة الامتحانات) كسبب له الوزن الأكبر بين الأسباب الأخرى لممارسة الغش في الأداء الجامعي .. يقابله في الجدول رقم (٢) (وجود محددات هيكلية وقانونية غير مبررة في الأجهزة الإدارية الحكومية ..) كسبب من أسباب الفساد الإداري. معنى هذا أن احتمالات الفساد الإداري المستقبلية تُعزى بالدرجة الأولى لهذا السبب. وهكذا بالنسبة لتدرج أسباب الغش في الجدول رقم (٤) ولما يقابلها من أسباب فساد إداري في الجدول رقم (٢).

الاستنتاجات والتوصيات:

توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الثلاث التالية-:

أولاً: إن ما يعتاد عليه الفرد من سلوكيات خلال مدّته العمرية (١٨ – ٢٥ سنة) وهي عادة مدّة دراسته الجامعية، غالباً ما يكون لها امتدادات سلوكية مشابهة بعد سن الخامسة والعشرين. أي أن اعتياد بعض الطلبة الجامعيين على سلوكيات الغش غالباً ما يكون لها امتدادات سلوكية مشابهة، مثل سلوكيات الفساد الإداري، في مرحله ما بعد الجامعة، وهي مرحله العمل في المؤسسات الرسمية والعامة.

ثانياً: هناك الكثير من حالات التشابه في المنطق، وفي الآلية الفكرية بين أسباب ممارسات الغش في المرحلة الدراسية الجامعية خلال المدّة العمرية (١٨ – ٢٥ سنه) من جهة وأسباب ممارسات الفساد الإداري أثناء الحياة الوظيفية (في ما بعد ٢٥ سنة). حيث يدعم هذا الاستنتاج ما جاء في الاستنتاج الأول.

ثالثاً: إن تقليص مساحة اعتياد سلوكيات الغش في الأداء الجامعي أثناء المدّة العمرية (١٨ – ٢٥سنه) من شانه أن يؤدي إلى تقليص مساحة ممارسات الفساد الإداري بعد مرحلة الدراسة الجامعية، وخلال الحياة الوظيفية (بعد سن الخامسة والعشرين).

كل ذلك يعني إمكانية التعامل مع احتمالات الفساد الإداري المستقبلية عن طريق الإيصاء بتبني وتفعيل الإجراءات التربوية خلال المراحل الدراسية الجامعية لإزالة، أو إضعاف الأسباب التي تدفع إلى ممارسات الغش آخذين بنظر الاعتبار أولويات تلك الأسباب، كما هى موضحة في الجدول رقم (٤). وهنا تبرز الحاجة إلى التعاون والتنسيق بين أعضاء الهيئات التدريسية الجامعية، والمنظمات الطلابية، والقيادات الجامعية للغرض أعلاه.

كذلك يوصي البحث بإجراء مسوحات دورية في الأوساط الطلابية الجامعية بصدد مستويات، وأسباب ممارسات الغش للحصول على التغذية الراجعة إلى مجهودات تنفيذ توصيات تقليص أسباب الغش الجارية، وللوقوف على التغيرات، والمستجدات المحتملة بصدد تلك الأسباب لإدخال التعديلات المناسبة على التوصيات المعتمدة.

المراجـــع

باف، ويليام . (٢٠٠٢). حديات الفساد المالي الجديد في الولايات المتحدة. **جريدة العرب اليوم**، العدد ١٨٤٥، ص٢١ – ٢٢ (ترجمة عوني أبو غوش).

حكمت، السيد طاهر . (١٩٩٥). **الدور التشريعي في مكافحة الفساد**. ورقة قدمت في ندوة نحو إستراتيجية لمكافحة الفساد، وزارة التنمية الإدارية، الأردن، عمان ٢٦،٢٧/١١/١٩٩٥.

خير، حكم . (١٩٩٥). **الدور الإعلامي في مكافحة الفساد**. ورقة قدمت في ندوة نحو إستراتيجية لمكافحة الفساد، وزارة التنمية الإدارية، الأردن، عمان، ٢٦،٢٧/١١/١٩٩٥.

شحاته، إبراهيم .(٢٠٠١). محاربة الفساد الإداري شرط لنجاح التنمية في الوطن العربي. **أخبار الإدارة العربية**، العدد ٣٣، ١–٢ .

الشريف، محمود . (١٩٩٥). **الرأي العام ومسئوليته في مكافحة الفساد**. ورقة قدمت في ندوة نحو إستراتيجية لمكافحة الفساد، وزارة التنمية الإدارية، الأردن، عمان ٢٦،٢٧/١١/١٩٩٥ .

عبابنة، محمود .(١٩٩٥). **البعد القضائي في مكافحة الفساد**، ورقة قدمت في ندوة نحو إستراتيجية لمكافحة الفساد، وزارة التنمية الإدارية، الأردن، عمان ٢٦،٢٧/١١/١٩٩٥.

عز الدين، إبراهيم . (١٩٩٥). **البعد الوظيفي في مكافحة الفساد** . ورقة قدمت في ندوة نحو إستراتيجية لمكافحة الفساد، وزارة التنمية الإدارية، الأردن، عمان، ٢٦،٢٧/١١/١٩٩٥.

Alam, M. S. (1993). Corruption, development and underdevelopment. **Economic Development and Cultural Change, 42** (1), 63-81.

Allison, B. N., & Schuliz, J. B. (2001). Interpersonal identity formation early adolescence. **Adolescence,** (143), 509-518.

Archiarico, F. (1994). Visions of corruption control and the evolution of American public administration. **Public Administration Review, 54** (5), 465-474.

Caiden, G. E. (1988). Toward a general theory of official corruption. **Isian Journal of Public Administration, 10** (1), 3-20.

Caiden, G. E., & Caiden, N. J. (1977). Administrative corruption. **Public Administration Review, 37** (2), 301-320.

Caiden, N. (1979). Short changing the public. **Public Administration Review, 39** (3), 295-305.

Clark, D. (1987). A community relations approach to corruption: The case of Hong Kong. **Corruption and Reform, 2** (3), 236-288.

Danielsen, L. M., Lorem, A. E., & Kroger, J. (2000). The impact of social context on the identity - formation process of Norwegian late adolescents. **Youth & Society, 31** (3), 332-363.

David, J. G. (1980). Bureancratic corruption and underdevelopment: Theoretical underpinnings. In **Bureaucratic Corruption and Underdevelopment in the Third World.** New York : Pergaman Press, PP. 1-9.

Davis, R. D. (1999). Million: Essentials of His Science Theory, classification, assessment, and therapy. **Journal of Personality Assessment, 72** (3), 330-353.

Dekovic, M., & Noom, M. J. (1997). Expectations regarding, development during adolescence. **Journal of Youth & Adolescence, 26** (3), 253-273.

Deleon, P. (1989). Public policy implications of systemic political corruption. **Corruption and Reform, 4** (3), 193-215.

Dey, H. K. (1989). The genesis and spread of economic corruption: A Microtheoroetic Interpretation. **World Development, 17** (4), 503-514.

Dobel, J. P. (1978). The corruption of a state. **The American Political Science Review,** 72, PP.958-973.

Eker, V. (1981). On the origins of corruption: Incentives in Nigeria. **The Journal of Modern African Studies, 19** (1), 173-182.

Flum, H. (1994). Styles of identity formation in early and middle adolescence. **Genetic, Social &General Psychology Monographs, 120** (4), 435-468.

Flum, H., & Porton, H. (1995). Relational processes and identity formation in adolescence: The example of a separate piece. **Genetic Social & General Psychology Monographs, 121** (4), 369-391.

Glanzer, P. L. (1997). And justice for all? Taking identity formation seriously ? **Contemporary Education, 68** (4), 250-259.

Hall, R. E. (2001). Identity development across the lifespan a biracial model. **Social Science Journal, 38** (1), 119-124.

Heidenheimer, A. J., (1970). The context of analysis. In Heidenheimer, A.J. (ed.) **Political Corruption Readings in Comparative Analysis.** New York : Holt, Reinhart and Winston. PP.24-39.

Heidenheimer, M. J., & Levine, V.T. (eds). (1989). **Political corruption: A handbook.** New Brunswick, N.J: Transaction Books. PP.37-53.

Jouhnston, M. (1989). Corruption inequality, and change. In Ward, P.M., **Corruption, Development, and Inequality: Soft Touch or Hard Graft ?** New York: Routledge. PP.59-82.

Klitgaard, R. (1988). **Controlling corruption.** Berkeley : University of California Press. PP.39-51.

Kurer, O. (1993). Clintlism, corruption, and allocation of resources. **Public Choice,** 77 (9), 75-83.

Levine, V.T., (1975). **Political corruption: The Ghana Case.** Stanford, CA.: Hoover University Press.

Lewis, M. (2001). Issues in the study of personality development. **Psychological Inquiry, 12** (2), 67-84.

Lowe, G. R. (1972). **The growth of personality from infancy to old age.** New York : Penguin Book.

Marcell, A. V. (1995). Ethnicity, identity formation, and risk behavior among adolescents of Mexican descent. **Education Digest, 10** (8), 58-63.

Mensah, S. N. (2000). Official corruption and underdeveloped markets: Afica's economic policy dilemma. **The Indian Journal of Public Administration, 17** (2), 230-247.

Mitra, C. (2000). The corrupt society. **Indian Journal of Public Administration, 17** (1), 138-142.

Ouma, S.O.A. (1991). Corruption in public policy and its impact on development: the case of Uganda since 1979. **Public Administration and Development, 11** (3), 473-490.

Schmalzle, U. (2001). The importance of schools and families for the identity formation of children and adolescents. **International Journal of Edcuation & Religion, 2** (1), 27-43.

Throne, A. (2000). Personal memory telling and personality development. **Personality & Social Psychology Review, 4** (1), 45-57.

Tyler, L. L. (1986). Meaning and schooling. **Theory into Practice, 25** (1), 53-58.

Vittal, N. (2001). Corruption and the State of India, technology and transparency. **Harvard International Review, 23** (3), 20-26.

Werlin, H.H. (1991). Understanding administrative bottlenecks. **Public Administration and Development, 11** (9), 193-206.

Werlin, H. H. (2000). The concept of secondary corruption. **International Review of Administrative Sciences, 66** (1), 181-185.

Werlin, H. H. (1994). Revisiting corruption: With a new defination. **International Review of Administrative Science, 60,** 547-558.

Werner, S. B. (1993). New directions in the study of administrative corruption. **Public Administration Review, 43,** 146-154.

Zuo, Li & Tao, Liqing,(2001) "Importance of personality in gifted children's, identity formation. **Journal of Secondary Gifted Education, 12** (4), 212-224